أ. أحمد عسكر
باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وهو متخصص في الشأن الإفريقي،
وباحث في برنامج تمهيدي دكتوراه في كلية الدراسات الإفريقية

كيف يُعزز النفط والغاز مكانة إفريقيا على الساحة الدولية؟

تطرح قارة إفريقيا نفسها بقوة على الساحة العالمية بصفتها بديلاً محتملاً لتزويد دول الاتحاد الأوروبي باحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، في ضوء التوترات الراهنة المتصاعدة على صعيد العلاقات الروسية الغربية في خِضم استمرار الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022. الَّتي دفعت أوروبا إلى تبني سياسة جديدة تستهدف خفض الواردات الروسية مِن الغاز الطبيعي بمقدار الثلثين بحلول نهاية العام (2022) وإنهاء الاعتماد على النفط والغاز الروسي قبل عام 2030. كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا فوريًا على الغاز الروسي. ومع توقعات بقدرة إفريقيا على ملء هذا الفراغ خلال السنوات المقبلة. وهو ما يعزز مكانة إفريقيا ونفوذها على الصعيد الدولي.

أولاً- واقع القدرات النفطية لإفريقيا:

تتوجه أنظار القوى الدولية إلى إفريقيا باعتبارها تمتلك مخزونًا كبيرًا من الطاقة يمكنه أن يلبي الاحتياجات الدولية من النفط والغاز وغيره من الثروات والموارد الطبيعية والمعدنية التي تطمح لها تلك القوى. يأتي ذلك مع تصاعد الأزمة العالمية في النفط خلال الآونة الأخيرة، وبخاصة عقب اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، وما يصاحبها من تصاعد توتر العلاقات الروسية الغربية. الأمر الذي يعزز مكانة القارة في أجندات القوى الدولية الفاعلة هناك.

وقد أضحت قارة إفريقيا أحد أبرز البدائل المطروحة أمام دول أوروبا لتغطية احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، إذ تسعى دول الاتحاد الأوروبي نحو إفريقيا في محاولة لتجنب الأضرار الاقتصادية المترتبة على آثار الحرب الراهنة في شرق أوروبا. وسعيًا لإيجاد بدائل سريعة لتلبية احتياجاتها من الغاز بديلاً للغاز الروسي الذي يمثل نحو 45٪ من إجمالي الاستهلاك السنوي للغاز في دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد أيضًا على روسيا في توريد 25٪ من احتياجاته من النفط . وأشارت وثيقة مسودة استراتيجية الطاقة للاتحاد الأوروبي التي صدرت في مايو 2022 إلى سعي دول الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية بهدف المساعدة في الاستغناء عن الواردات النفطية والغاز من روسيا، لا سيما أن الدول الإفريقية، وبخاصة دول غرب إفريقيا مثل نيجيريا وأنجولا والسنغال، تتوافر لديها إمكانات غير مستغلة من الغاز الطبيعي المسال .

وتحتل إفريقيا مرتبة مهمة في خريطة إنتاج النفط العالمي، خاصة أنها تنتج نحو 11٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمتلك احتياطي يصل إلى 12٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط . كما تمتلك القارة احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي؛ إذ يقدر إنتاج إفريقيا من النفط بزهاء 5,28 مليون برميل يوميًا، وتنتج دولتا أنجولا ونيجيريا باعتبارهما أكبر دولتين منتجتين للنفط في إفريقيا بما يعادل 4٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، بينما يتراوح متوسط الإنتاج للدول الإفريقية الأخرى ما بين 200–300 ألف برميل يوميًا.

وتستحوذ إفريقيا على أكثر من 124 مليار برميل من احتياطي النفط بنسبة 12٪ من إجمالي احتياطي النفط. بالإضافة إلى أكثر من 100 مليار برميل بحاجة إلى اكتشافها على سواحل القارة المختلفة. كما يبلغ إنتاج إفريقيا من الغاز الطبيعي نحو 6,5٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. فيما تمتلك دول إفريقيا نحو 634 تريليون متر مكعب من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، بما يمثل نحو 10٪ من إجمالي احتياطي الغاز في العالم.

وتتزعم عدد من الدول الإفريقية الثروة النفطية في إفريقيا، إذ تضم منطقة شمال إفريقيا عضوين في منظمة أوبك وهما ليبيا والجزائر. وتعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج باستثناء السودان الذي يعد من أبرز الدول المهمة في إنتاج النفط. كما تمتلك منطقة غرب إفريقيا أبرز الدول المنتجة للنفط في القارة مثل نيجيريا وتوجو والكاميرون وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، وغانا، وبنين. وهي من أكثر الأقاليم الإفريقية الواعدة بالنفط بسبب الاكتشافات النفطية الهائلة في خليج غينيا. بينما تعد دول أنجولا وجنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي من أبرز المنتجين للنفط في منطقة الجنوب الإفريقي.

فيما تقود 10 دول منتجة للنفط القارة الإفريقية في عام 2022، وهي أنجولا التي تنتج 1,16 مليون برميل من النفط يوميًا، التي تعد أكبر منتج للنفط في إفريقيا، كما أنها تمتلك نحو 13,5 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة. ثم نيجيريا بإجمالي إنتاج يصل إلى 1,02 مليون برميل يوميًا فيما تمتلك نحو 206,53 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز. والجزائر التي يبلغ إنتاجها نحو 970 ألف برميل يوميًا فيما يشكل احتياطي الغاز بها نحو 2٪ من إجمالي احتياطي الغاز العالمي. ومِصر بإنتاج يبلغ نحو 556,440 ألف برميل يوميًا.

ثم الكونغو برازفيل بإنتاج يصل إلى 275 ألف برميل يوميًا فيما تمتلك نحو 10,1 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز المؤكدة. والجابون التي تنتج نحو 195 ألف برميل يوميًا. وغانا بإنتاج يبلغ نحو 172 ألف برميل يوميًا. وغينيا الاستوائية بإنتاج يصل إلى 88 ألف برميل يوميًا، وتمتلك نحو 5 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز. ثم تشاد التي يصل إنتاجها إلى 68 ألف برميل يوميًا. وتعد قارة إفريقيا موطنًا لخمس دول من أكبر 30 دولة منتجة للنفط في العالم، إذ شكلت أكثر من 7,9 مليون برميل يوميًا في عام 2019، وهو ما يمثل نحو 9,6٪ من الإنتاج العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من احتياطي النفط في إفريقيا، تتواجد بشكل أساسي في منطقة غرب إفريقيا لا سيما خليج غينيا . وهناك توقعات أنَّ يبلغ إنتاج إفريقيا من الغاز نحو 470 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، أي ما يعادل نحو 75٪ من الكمية المتوقعة لإمدادات الغاز الروسي في العام (2022) . كما تعد منطقة غرب إفريقيا أكبر مساهم في مستقبل القارة من النفط والغاز، إذ تستأثر وحدها بنحو 70٪ من النفط الإفريقي، وتستحوذ على نحو 60٪ من الاحتياطيات المكتشفة خلال الفترة الأخيرة. فقد أعلنت دول المنطقة اكتشاف أكثر من 50 تريليون قدم مكعب من الغاز في المنطقة. كما برزت ثلاثة حقول تمتلك كمية كبيرة من الاحتياطي وهي حقل ياكار–تيرانغا في السنغال، وحقل أوركا في موريتانيا، وحقل بالين في كوت ديفوار، والتي تحتوي على 3,6 مليار برميل من النفط الخام .

كما يحظى النفط الإفريقي بأهمية استراتيجية متنامية، إذ يَتميز بتعدد أنواعه، فهناك أكثر من 40 نوعًا مِن النفط الخام في القارة، وتتسم معظمها بجودة فائقة بسبب انخفاض نسبة الكبريت فيها، الَّتي تقلل من تكلفة عملية التكرير. فيما تتفوق جودة النفط الإفريقي الخام على نظيره في منطقة الشرق الأوسط كونه يتناسب مع مواصفات المصافي الحديثة. كما تحصل الشركات الأجنبية على امتيازات عدة في إفريقيا إذ تنتج النفط وتضخه وتبيعه لنفسها وفقًا لاتفاقات مبرمة مع الحكومات الإفريقية. ومِن ثَـمَّ تتقاسم العوائد الاقتصادية مع الأفارقة بعد خصم التكاليف التي تتحملها، وهو ما يعني تحقيقها لأرباح كبيرة. بالإضافة إلى قرب النفط الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ تقترب منطقة غرب إفريقيا جغرافيًا مِن الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقلل تكلفة النقل.

ثانيًا- خريطة الاكتشافات والمشروعات النفطية في إفريقيا:

ومع استمرار تصاعد الاحتياجات الأوروبية للنفط والغاز، من شأن ذلك أن يساعد على دفع الإنتاج الإفريقي من نحو 260 مليار متر مكعب في عام 2022 ليصل إلى 335 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، ونحو 500 مليار متر مكعب بحلول نهاية العقد المقبل . فمن المتوقع أنْ تمثل إفريقيا نحو خُمس إجمالي الطلب على الطاقة في الفترة بين عامي 2035 و2040 . إذ تدرس العديد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي تنفيذ عدد من المشروعات بتكلفة تصل إلى 100 مليار دولار، إذ تُطلق استثمارات في مجال الطاقة خلال السنوات المقبلة في بعض دول القارة مثل ناميبيا وجنوب إفريقيا وأوغندا، وكينيا، وموزمبيق، وتنزانيا. لا سيما أن شركات النفط الدولية تنفق نحو 80٪ من ميزانيات التنقيب لديها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، لا سيما منطقة خليج غينيا التي تعد واحدة من أهم مناطق إنتاج النفط في القارة بشكلٍ كلي.

وتشير التوقعات إلى إمكانية أنَّ تنتج ناميبيا وحدها نحو 500 ألف برميل من النفط يوميًا من مشروعات النفط الجديدة. ويمكن لقارة إفريقيا أن تنتج ما يصل إلى خُمس صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بحلول عام 2030.

ولطالما تعد قارة إفريقيا من أكثر مناطق العالم الغنية بالنفط والغاز، دفع ذلك القوى الصناعية الكبرى للتعويل عليها في الحصول على نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية، خاصة مع ظهور اكتشافات جديدة في عدد من المناطق بالقارة. وقد أشارت المنظمة الإفريقية لمنتجي النفط APPA إلى أنَّ ثلث الاكتشافات النفطية على مستوى العالم تقع في إفريقيا، وأنَّ نسبة 12٪ مِن إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط تستحوذ عليه القارة الإفريقية. فقد أضحت إفريقيا تضم 21 دولة منتجة للنفط، وتستحوذ على ما يقرب من 95٪ من إجمالي إنتاج إفريقيا من النفط، بعد أنْ كانت تضم أربع دول فقط منتجة للنفط في ستينيات القرن الماضي.

وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنّه سيستكشف إمكانات التصدير لدول إفريقيا جنوب الصحراء بهدف الاستغناء عن النفط والغاز الروسي، فيما أكد أولاف شولتز، مستشار ألمانيا، خلال زيارته إلى السنغال في مايو 2022 على أهمية تأمين إمدادات الغاز من غرب إفريقيا . وهو ما يعكس بروز إفريقيا بصفتها بديلاً قويلاً للأسواق الأوروبية بعد الحظر المفروض على الواردات الروسية من الغاز خلال الفترة الأخيرة. إذ سارعت عدد من الدول والشركات الأوروبية والغربية نحو عقد عدد من الصفقات والاتفاق على تنفيذ عدد من الشراكات والمشروعات النفطية مع الدول الإفريقية خلال الفترة الأخيرة. وذلك اعتقادًا من الغرب بأن منطقتي غرب إفريقيا وشمال إفريقيا لديهما القدرة والمشروعات، التي يمكنها أن تحل في النهاية محل الإمدادات الروسية من الغاز إلى أوروبا.

فقد نجحت شركة إيني الإيطالية النفطية في إبرام صفقتين مع كل من مصر بنحو 3 مليارات متر مكعب من الغاز في عام 2022، ومع الجزائر بنحو 9 مليارات متر مكعب من الغاز في عامي 2023 و2024، إضافة إلى صفقتين إضافيتين مع دولتي أنجولا والكونغو برازفيل التي تعد إيني ثاني أكبر مشغل للنفط فيها منذ خمسة عقود تقريبًا، وفي ضوء مساعي الحكومة الإيطالية إلى إضافة الدولتين إلى مجموعة موردي الغاز والنفط إليها لتحل محل الغاز الروسي الذي يوفر 45٪ من احتياجات الغاز لإيطاليا . وتهدف إيني إلى إنتاج الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق. وهي التي تنشط شركة إيني بقوة في قطاع النفط بإفريقيا، إذ يوجد ما يقرب من 50٪ من إنتاجها النفطي ونحو 60٪ من احتياطاتها النفطية في 14 دولة إفريقية. كما يوجد لها فرع في غانا Offshore Cape Three Points، وتقوم الشركة بالعديد من الاكتشافات النفطية في عدد من الدول الإفريقية مثل حقل النفط في حوض دلتا النيجر بجنوب نيجيريا، الذي اكُتشِف في أغسطس 2019، ويحوي نحو ألف مليار قدم مكعب من الغاز، و60 مليون برميل من النفط .

فيما توجه وفد إيطالي إلى الكونغو برازفيل من أجل التوقيع على إعلان ينص على تسريع إنتاج الغاز في البلاد وزيادته، وذلك من خلال تطوير مشروع للغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن يبدأ في عام 2023 بقدرة تزيد على 4,5 مليار متر مكعب سنويًا بمجرد تشغيله بشكل كامل. كما وقعت إيطاليا إعلان نوايا مع أنجولا لتطوير مشروعات جديدة للغاز الطبيعي بهدف زيادة الصادرات النفطية لإيطاليا.

كما زار مسئولون أمريكيون وأوروبيون عددًا من الدول الإفريقية لإقناع حكوماتها بتسريع المشروعات الخاصة بتوصيل النفط والغاز إلى أوروبا، مثل زيارة وزير الخارجية الإيطالي إلى كل من أنجولا والكونغو برازفيل في الربع الأول من عام 2022 . وفي سياق متصل، شهد عام 2022 حتى الآن توقيع صفقات اندماج واستحواذ في قطاع النفط والغاز تتجاوز قيمتها أكثر من 12 مليار دولار. ففي يونيو 2022 وقعت شركة Tullow Oil النفطية البريطانية صفقة اندماج مع شركة Capricorn Energy البريطانية بقيمة 827 مليون دولار. ومن المقرر أن تحصل الشركة الأولى على حصة بنسبة 53٪ من المجموعة في حين تبلغ حصة الشركة الثانية على 47٪. وستمتلك المجموعة الجديدة عقب الاندماج نحو مليار برميل من النفط، ومن المتوقع أن تنتج نحو 100 ألف برميل يوميًا من بعض الدول الإفريقية مثل غانا وكينيا والجابون وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال ومصر بحلول عام 2025 .

ووقعت شركة Afentra للنفط والغاز اتفاقية في مايو 2022 مع شركة النفط الوطنية سونانغول في أنجولا، الَّتي تحصل بموجبها على حصص في كتلتين بحريتين في حوضي الكونغو السفلى وكوانزا. وبلغت قيمة الصفقة نحو 80 مليون دولار. وفي إبريل 2022، وقعت مجموعة سونانغول صفقة بقيمة 336 مليون دولار مع شركتي سيريوس بتروليوم البريطانية وسوموبل الأنجولية. وقد تضمنت الصفقة المشاركة في إنتاج البلوكات 18 و27 و31 من قبل شركة بي بي في الأنجولية، إذ ستدفع سيريوس وسوموبل نحو 170 مليون دولار مقابل حصة 10٪ في المربع 31، الَّذي يضم 4 حقول نفطية تنتج 80 ألف برميل يوميًا عبر منشأة بي في إس إم. وفي مارس 2022، وقعت شركتا إيني الإيطالية وبي بي البريطانية اتفاقية لدمج عملياتهما في أنجولا تحت مسمى واحد هو أزولي إنيرجي Azule Energy، ومِن المتوقع أنْ تكون الشركة الجديدة أكبر منتج للنفط في أنجولا بإنتاج يصل إلى أكثر من 200 ألف برميل يوميًا من النفط والغاز، خاصة مع امتلاكها نحو 16 رخصة في البلاد. وفي فبراير 2022، اقترحت شركة النفط والغاز المستقلة في نيجيريا سيبلات إنيرجي الاستحواذ على أعمال المياه الضحلة لشركة إكسون موبيل في نيجيريا بقيمة 1,2 مليار دولار .

بينما وقّعت تنزانيا في يونيو 2022 اتفاقية إطارية للغاز الطبيعي المسال مع شركة الطاقة النرويجية إكوينور وشركة شل البريطانية الهولندية، بهدف تطوير خط تصدير بقيمة 30 مليار دولار. وفي يناير 2022، أعلنت شركة توتال إنيرجيز الفرنسية أنها تهدف إلى استئناف مشروع للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق بقيمة 20 مليار دولار خلال عام 2022 بعد تعطلها بسبب نشاط التنظيمات الإرهابية في شمال البلاد . كما تجدد تنزانيا مفاوضاتها مع الشركات الدولية النفطية أملاً في جذب نحو 30 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشروعات الغاز الطبيعي المسال في عام 2023 .

كما تشارك روسيا في أبرز مشروعين لمد خطوط أنابيب الغاز في غرب إفريقيا التي تشارك فيها دول نيجيريا والجزائر والمغرب، وذلك بهدف تضييق الخناق على الدول الأوروبية التي تبحث عن بديل للغاز الروسي.

فيما وقعت دولتا أوغندا وتنزانيا وشركة توتال إنيريجيز الفرنسية وشركة سي إن أوك في عام 2021 اتفاقيات من شأنها البدء في خط أنابيب نفط بقيمة 3,5 مليار دولار للمساعدة في نقل النفط الخام في الجزء الغربي من البلاد للأسواق العالمية. وهو ما يفتح آفاقًا جديدة للاقتصاد الأوغندي، والتي تشمل تنفيذ بعض المشروعات بقيمة 9 مليارات دولار تقريبًا.

وعلى صعيد آخر، شهدت القارة الإفريقية عددًا من الاكتشافات النفطية خلال الفترة الأخيرة، لا سيما في منطقة غرب إفريقيا. ومن أبرز تلك الاكتشافات:

مشروع أوركا في موريتانيا الذي أُعلن عنه في عام 2019 بالشراكة بين شركتي بي بي وكوزموس إنيرجي البريطانيتين، إذ يَحتوي الحقل على 13 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي على عمق 2500 متر في الكتلة البحرية سي 8 في البلاد. بالإضافة إلى مشروع ياكار–تيرانغا في السنغال، وهو مشروع مشترك بين شركتي بي بي وكوزموس إنيرجي البريطانيتين، ويقدر بنحو 20 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. كما يوجد حقل بالين في كوت ديفوار الذي يحوي نحو ملياري برميل من النفط الخفيف و2,4 تريليون قدم مكعب من الغاز على عمق 1200 متر على بعد 60 كيلومتر من الشاطئ. ومن المتوقع أن يكون الإنتاج المبكر بحلول أواخر عام 2023.

إلى جانب حقل أفينا في غانا الذي أعلنت عنه شركة سيرينغ فيلد الغانية في عام 2019، مع احتمال الاحتفاظ بما يصل إلى 650 مليار برميل من النفط الخام، ونحو 0,7 تريليون قدم مكعب من الغاز. وهناك حقل أغوغو في أنجولا، وهو مشروع مشترك بين شركة إيني الإيطالية وشركة إس إس آي فيفتين، ويبلغ حجم احتياطي الحقل مليار برميل من النفط الخفيف بمعدل 20 ألف برميل يوميًا. واُكتشف حقل ندونغو في أنجولا باحتياطي يتراوح من 800 مليون إلى مليار برميل من النفط. وقد بدأ الإنتاج بالحقل في فبراير 2022 عبر سفينة نغوما للإنتاج العائم والتخزين والتفريغ التي تبلغ سعتها نحو 100 ألف برميل يوميًا. كما اكتُشف حقل نيانكوم في غانا الذي قامت به شركة إيه جي إم بتروليوم قبالة سواحل غانا. ويحتوي المشروع على 127 مليون برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، مع ما يقدر بنحو 400–600 مليون إضافية في المناطق المحيطة.

وهناك العديد من مشروعات النفط والغاز الجارية والقادمة في قارة إفريقيا، ومن أبرزها:

1– خط أنابيب الغاز عبر الصحراء NIGAL: وهو مخطط له أن يمتد على طول 4401 كيلومتر بحيث يربط بين نيجيريا والجزائر. وقد تم اقتراحه في عام 1970، ولم يشهد أي تقدم حتى عام 2002 عندما وقعت شركة البترول الوطنية النيجيرية مذكرة تفاهم مع شركة النفط والغاز الوطنية الجزائرية سوناطراك. وتقدر تكلفة المشروع بنحو 13 مليار دولار. فيما تبلغ الطاقة السنوية لخط الأنابيب نحو 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

2– خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب: ففي سبتمبر 2022، وقعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو CEDEAO) والمغرب ونيجيريا مذكرة تفاهم بشأن خط أنابيب الغاز النيجيري المغربي. ويعزز هذا الاتفاق التزام مجموعة سيدياو، وجميع الدول الثلاث عشرة التي سيمر عبرها خط الأنابيب بالمساهمة في تفعيل هذا المشروع بهدف توفير الغاز لدول المجموعة في المرحلة الأولى، ولأوروبا في مرحلة تالية. ومن المتوقع أنْ ينطلق خط أنابيب الغاز من نيجيريا مرورًا بدول بنين وتوجو وغانا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو وجامبيا والسنغال وموريتانيا ووصولاً إلى المغرب. كما يتوقع أن يربط المشروع الجديد بأنبوب الغاز المغاربي الأوروبي وشبكة الغاز الأوروبية. وأنّه سيزود بعض الدول غير الساحلية بالغاز مثل النيجر وبوركينا فاسو ومالي. ومن المحتمل أن ينقل هذا الأنبوب أكثر من 5000 مليار متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، على أن يستفيد منه نحو 400 مليون شخص.

3– مشروع خط أنابيب ميدغاز: وهو يقع تحت سطح البحر بطول 210 كيلومترات بين بني ساف في الجزائر وألميريا في إسبانيا. ويمكنه استيعاب 8 مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي، ويزيد من أمن الطاقة إلى جنوب أوروبا.

4– خط أنابيب الغاز العابر للبحر الأبيض المتوسط: وهو خط بطول 2475 كيلومترًا لنقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية. وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية نحو 6,25 مليار دولار، إذ تبلغ سعته نحو 33,5 مليار متر مكعب سنويًا.

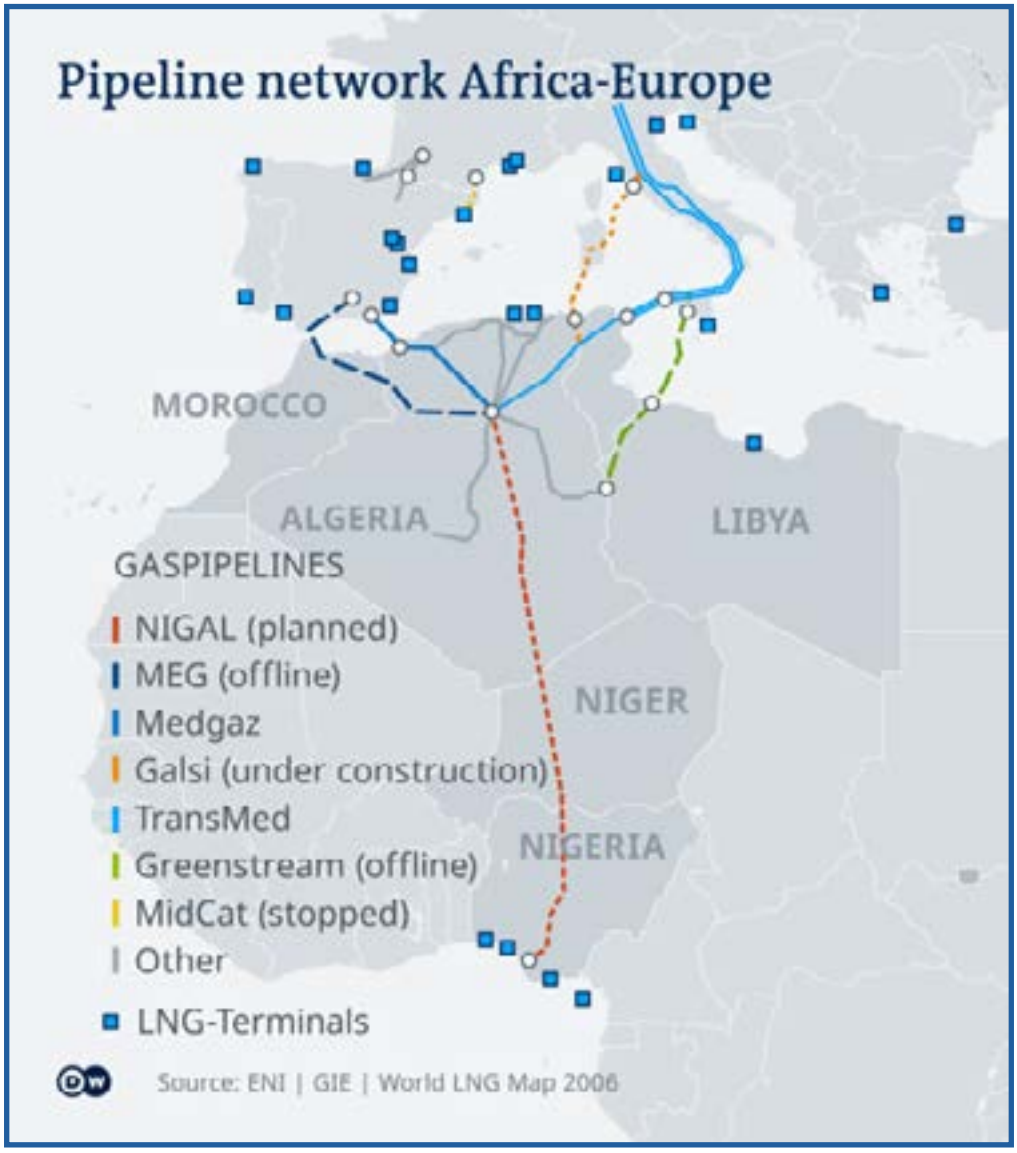

5– مشروع الغاز الطبيعي المسال في تنزانيا: وهو معروف أيضًا باسم مشروع ليكونغو–مشنغا للغاز الطبيعي المسال. وهو قيد الإعداد منذ أول اكتشاف للغاز في البلاد في عام 2010. وتمتلك تنزانيا احتياطيًا من الغاز يبلغ نحو 57 تريليون قدم مكعب، إلى جانب 29,5 تريليون قدم مكعب أخرى تقع بعيدًا عن الشاطئ. وتبلغ تكلفة المشروع نحو 30 مليار دولار. وسيكون لديه القدرة على إنتاج 10 ملايين طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال. وقد كان متوقعًا أن يبدأ المشروع في عام 2022، وينتهي في عام 2028.

6– محطة روفوما لتصفية الغاز الطبيعي المسال: بتكلفة 30 مليار دولار، وهي تقع قبالة ساحل منطقة كابو ديلجادو في شمال موزمبيق. كما تضم ثلاثة خزانات غاز في المنطقة 4 من حوض روفوما الذي يحتوي على 85 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتتولى شركة إكسون موبيل بناء وتشغيل المحطة. التي تبلغ طاقتها الإنتاجية المخطط لها نحو 15,2 مليون طن من الغاز الطبيعي سنويًا.

7– مجمع مصفاة نامبيي: يقع في أنجولا. ومن المتوقع أن يبدأ عملياته في عام 2025. وتقدر تكلفة المشروع نحو 12 مليار دولار.

ثالثا- آثار الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في إفريقيا:

مهدت الحرب الروسية الأوكرانية الطريق أمام الدول الإفريقية لكسب المزيد من النفوذ في سوق النفط والغاز العالمي. وذلك في ضوء تزايد الطَّلب على الطاقة في العالم، والذي مارس دورًا في ارتفاع أسعار النفط، ما ترتب عليه تزايد أهمية النفط الإفريقي الاستراتيجية خلال الفترة الأخيرة. واحتل مرتبة متقدمة على رأس أولويات سياسات القوى الدولية الفاعلة الخاصة بتأمين الطاقة الَّتي عززت أهمية المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي لا سيما قارة إفريقيا. إذ تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 23٪ من إجمالي إنتاج القارة من النفط. بينما تستحوذ الصين على 14٪ من إجمالي إنتاج القارة، وكل من إيطاليا والهند على 8٪ من الإنتاج الإجمالي للقارة، كما تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكثر من 25٪ من إجمالي الإنتاج . وقد تسبب اندلاع الحرب الروسية في تصاعد سلسلة من المشكلات على الساحة الإفريقية، إذ ارتفعت تكلفة المعيشة في القارة بشكل كبير، وتنامت معدلات التضخم في العديد من الدول الإفريقية. كما جاءت توقعات بنك التنمية الإفريقي لتشير إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القارة بنسبة 4,1٪ خلال عام 2022، أي أقل من معدل النمو الذي تحقق في عام 2021 والبالغ نحو 7٪ .

ومع ذلك تتعاظم حاجة قارة إفريقيا إلى الطاقة للدرجة التي سوف يتعين عليها استغلال الغاز على نطاق واسع، لا سيما أنَّ هناك ما يقرب من 600 مليون إفريقي لا يحصلون على الكهرباء –ما يعادل نسبة 43٪ من إجمالي سكان القارة الإفريقية– و900 مليون شخص يعتمدون على مواقد الطهي في مناطق القارة. لذلك، هناك حاجة إلى الغاز في إفريقيا باعتباره بديلاً مناسبًا وأقل تلوثًا. وذلك في الوقت الذي تتوالى فيه الدعوات للدول الغربية بالحد من استخدام الغاز بهدف تخفيف حدة أزمات تغير المناخ.

إلا أنه من المحتمل أن تستفيد الدول الإفريقية المنتجة للنفط والغاز من الأزمة العالمية وبحث الدول الغربية عن أسواق جديدة للحصول على احتياجاتها من النفط والغاز، وذلك على الصعيدين الاقتصادي والمالي. وإن كان ذلك يتطلب توسيع الاستثمار في قطاع النفط، الأمر الذي يتطلب بعض العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية مثل الاستقرار السياسي والأمني والحكم الرشيد في القارة الإفريقية . وقد عززت الأزمة الراهنة أيضًا حاجة الدول الإفريقية إلى إحداث سلسلة من التطوير والتحديث فيما يتعلق بصناعة الطاقة في القارة، لا سيما البحث عن مشروعات نفطية جديدة وفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز الطبيعي. وذلك مِن أجل أن تصبح موردًا أساسيًا للطاقة لأوروبا وغيرها، خاصة بعد تعطيل أسواق الطاقة العالمية الذي دفع القوى الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة لتأمين الاحتياجات النفطية . الأمر الذي يعزز العوائد الاقتصادية للحكومات الإفريقية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء القارة على المدى الطويل.

رابعًا- مستقبل دور إفريقيا ونفوذها في سوق الطاقة العالمي:

بات النفط الإفريقي يفرض نفسه بصفته أحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي. كما يعد أحد أبرز محاور التنافس الدولي على القارة الإفريقية، في ضوء ما يشهده السياق الدولي من تطورات راهنة مثل تداعيات جائحة كوفيد-19، واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية في شرق أوروبا. فمن المتوقع ارتفاع الواردات النفطية للقوى الكبرى خلال السنوات المقبلة من الدول الإفريقية؛ إذ تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى ارتفاع الواردات النفطية الصينية لتصل إلى نحو 13 مليون برميل من النفط يوميًا بحلول عام 2030 .

ويعد خروج روسيا المحتمل في المستقبل من سوق الغاز الأوروبي بمثابة فرصة جيدة للقارة الإفريقية لإمداد الدول الأوروبية بما تحتاجه من النفط والغاز، ما يمنحها زخمًا لتعزيز اقتصاداتها وتعزيز التعاون الإفريقي الأوروبي في مجال الطاقة. كما تؤكد المشروعات الجارية والمستقبلية للنفط والغاز في إفريقيا الفرصة الحاسمة للدول الإفريقية لممارسة دور أكثر مركزية في سوق الطاقة العالمية، بوصفها بديلاً مناسبًا قادرًا على التدخل لسد الفجوة في الطلب على النفط والغاز خلال السنوات المقبلة بما يتراوح بين 50-190 مليار متر مكعب سنويًا.

ومع ذلك، يتوقف تعزيز الدور الإفريقي في مجال الطاقة على الصعيد الدولي على عدد من العوامل، والتي تتمثل أبرزها في دور روسيا في سوق الطاقة العالمي، ومدى تأثر إمداداتها إلى أوروبا بكيفية تطور مفاوضاتها مع أوكرانيا، كما يتضح من تذبذب الأسعار بما يتماشى مع التصورات حول كيفية تقدم المحادثات بين الطرفين. بالإضافة إلى حجم الحصة السوقية التي يسيطر عليها المنتجون الآخرون غير الأفارقة، إذ لا تعتمد أوروبا لسد الفجوة في الطلب على الغاز على إفريقيا فحسب، بل تتعدد المصادر الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لأوروبا، كما يبرم الأوروبيون صفقات طويلة الأجل مع الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط.

توجد كذلك بعض التحديات التي تواجه صناعة الطاقة في إفريقيا الَّتي قد تؤثر على إمدادات الغاز والنفط إلى أوروبا، وتتمثل أبرزها في تزايد الطلب المحلي في الدول الإفريقية على الغاز، وتدهور البنية التحتية الإفريقية ونقص الاستثمار فيها حيث تواجه نيجيريا التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز في إفريقيا قيودًا على إمدادات الغاز، كما تعوق البنية التحتية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التصديرية للخارج. فقد أشارت تقديرات إلى أن ضعف البنية التحتية قد أسهم في انخفاض إنتاج النفط بنسبة 19٪ في عام 2019 مقارنة بنسبة 7,8٪ في عام 2017، فيما شهد إنتاج الغاز الإفريقي انخفاضًا نسبيًّا بلغ نحو 5٪ خلال الفترة نفسها . ويؤثر تصاعد التحديات الأمنية سلبًا على مشروعات النفط والغاز، إذ يتسبب نشاط تنظيم داعش الإرهابي في منطقة كابو ديلجادو الَّذي بدأ منذ عام 2017 في تعطيل مشروعات تطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال في البلاد بقيمة 50 مليار دولار من قبل الشركات الدولية، مثل توتال إنيرجيز الفرنسية وإكسون موبيل الأمريكية وإيني الإيطالية . فيما تعرقل طبيعة السياق السياسي والأمني المعقد في منطقتي الساحل والصحراء، وغرب إفريقيا تنفيذ المشروعات النفطية ومرور خطوط أنابيب النفط والغاز عبرها بسبب تفاقم نشاط التنظيمات الإرهابية هناك.

وإجمالًا، بإمكان قارة إفريقيا أن تفرض نفسها على الساحة الدولية من خلال تعظيم دورها في سوق الطاقة العالمية، واستغلال المتناقضات الدولية خلال الفترة الراهنة، مستغلة الإمكانيات الهائلة التي تستحوذ عليها في مجالي النفط والغاز الطبيعي. وهو ما يتطلب تجاوز جميع التحديات التي يُمْكن أن تعرقل المشروعات النفطية لا سيما تدهور البنية التحتية الإفريقية، واستغلال حالة التنافس الدولي المتصاعد بين القوى والشركات الدولية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، وتعزيز العوائد الاقتصادية للدول الإفريقية.